الشرق
الأربعاء 23-10-2013 العدد 18468
9

القى الدرس الافتتاحي في معهد الدروس المصرفية في جامعة القديس يوسف

سلامة: غياب عملة عربية موحدة يعرض الدول غير النفطية للإنهيار

رأى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان التحاويل النقدية التي يعتبر معظمها من اللبنانيين غير المقيمين هي الحجر الأساس لتمويل الاقتصاد اللبناني وتغطية العجز في الميزان التجاري.

وقال «إننا نتطلع الى المستقبل مخططين لكي يلعب القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير وتحديث الاقتصاد في لبنان».

وحذر من ان غياب عملة عربية موحدة مقبولة دوليا يجعل الدول العربية خصوصاً غير النفطية معرضة للإنهيار.

القى الحاكم سلامة الدرس الافتتاحي للمعهد العالي للدراسات المصرفية التابع لجامعة القديس يوسف في حضور رئيس الجامعة سليم دكاش ونواب الرئيس ومديرة المعهد فدوى منصور ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه وحشد من المصرفيين والأكاديميين.

وأشار سلامة في كلمته إلى الأزمة الاقتصادية الحادة في الغرب وفي مجمل الدول الصناعية والتي نتج عنها ازدياد نسبة البطالة والفقر. وقال إن ما ظهر في ما بعد من اجتماع مجموعة الـ20 في لندن في آذار الـ 2009 ومن مقررات بازل التي عرفت ببازل III ومن تحرك الحكومات والمصارف المركزية، يرسم معالم العالم المالي الجديد».

اضاف: «أزمة الـ2008 أنهت عصر التخصصية وتخلي الحكومات عن أي دور في مؤسسات القطاع الخاص بشكل كلي ومطلق».

وقال ان «هذه الأزمة أظهرت أهمية أن تكون للدول عملات مطلوبة دوليا، حيث تمكنت تلك الدول من طباعة العملات لتعويم المصارف والشركات المهمة دون إحداث تضخم لأن العملة التي ضختها المصارف المركزية الأساسية كان لها ترويج عالمي كالدولار الأميركي واليورو والين والاسترليني والفرنك السويسري».

وأكد غياب عملة عربية موحدة مقبولة دوليا لأن هناك حاجة إليها، يجعل الدول العربية وبالأخص الدول غير النفطية معرضة للانهيار الاقتصادي والتراجع الاجتماعي لدى كل أزمة مهمة. كما أن غياب هذه العملة يحد من التجارة البينية العربية ومن تحرك الرساميل ضمن المنطقة العربية بغاية الاستثمار، وله تأثير سلبي على تطوير أسواق رأس المال وعلى التوسع بالسياسات الاجتماعية التي تكافح الفقر.

وتابع: «نحن نشهد ولادة ثقافة جديدة للعمل المصرفي مبنية على الشفافية واحترام قوانين البلد التي تستعمل عملته، وحتى لو كانت أعمال هذا المصرف خارج هذا البلد.

لم تقتصر التغييرات على تعاطي المصارف مع زبائنها بل تعدت ذلك لتشمل تعاطي المصارف فيما بينها، لا سيما في أسواق الأنتربنك. وقد تبين خلال أزمة الـ2008 أن الاعتماد على هذا السوق للحصول على السيولة له مخاطره. فهذه التسليفات وهي دون ضمانة وخطيرة، يمكن أن تتوقف حين تغيب الأزمات الثقة بين المصارف. كذلك فإن عدم مراقبة سوق الأنتربنك قد يؤدي إلى ممارسات غير دقيقة، كما تبين في آخر فضيحة مالية طالت أسواق الليبور في إنكلترا حيث أظهرت التحقيقات تلاعباً وتواطؤاً في تحديد مستوى الليبور بغية تحقيق المزيد من الأرباح.

وأشار سلامة الى ان «الاقتصاد اللبنان يرتكز على التحاويل النقدية التي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين، وقد شكلت هذه التحاويل تاريخيا 20 إلى 30٪ من الناتج المحلي، وهي تقدر حاليا بـ8 مليارات دولار أميركي سنويا. تعتبر هذه التحاويل الحجر الأساس لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري، وهذا العجز أيضا تاريخي بسبب غياب مواد أولية يمكن للبنان أن يصدرها.

لقد بنينا قطاعا مصرفيا يتمتع بسيولة مرتفعة بحيث يجب على المصارف أن تبقي 30٪ من ودائعها نقدا. كما فصلنا بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري منعا لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسييلها بسرعة أو استعمالها للمضاربة. كذلك نظمنا تسليفات المصارف لا سيما حينما تكون هذه التسليفات عقارية أو لتمويل شراء أسهم. فطالبنا برأسمال يمثل 40٪ من كلفة المشروع العقاري و50٪ من قيمة الأسهم.

سلامة يتسلم الدرع

ونظمنا توظيف الأموال الخاصة للمصارف لاسيما بالمشتقات المالية وأخضعناها إلى موافقة مصرف لبنان، ومنعنا منذ العام 2004 أي أربع سنوات قبل الأزمة الاستثمار بالـ Subprime. كان لهذه التنظيمات الأثار الإيجابية بحيث حدت من الرافعة المالية في القطاع المصرفي، وأضحت بذلك نسبة الرافعة المالية للأموال الخاصة من الأقل في العالم. كما اتخذت قرارات لمتابعة التزامات المصارف من خارج الموازنة».

وقال: «كانت سياسة مصرف لبنان، لاتزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف. وقد وضعت الأطر القانونية وابتكرت الهندسات المالية لتحقيق ذلك. فلم يخسر أي مودع أمواله في مصرف لبناني منذ العام 1993».

وأوضح ان الذهب والسرية المصرفية يشكلان العنصرين الأساسيين في بناء ثقة نفسية للمتعاملين في السوق اللبنانية.

وأضاف ان الاستقرار النقدي والاستقرار في الأسعار والنمو في الاقتصاد أصبح مرتبطا بتطور ونمو السيولة أكثر من ارتباطه بالمالية العامة.

وقال: «إننا نتطلع إلى المستقبل مخططين لكي يلعب القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير وتحديث الاقتصاد في لبنان. إننا ندرك أن النمو سيرتبط إلى حد كبير بتحسين القدرة التنافسية للبنان. وما يساعد على ذلك تطوير اقتصاد المعرفة حيث سيكون الابتكار والقدرة البشرية على إضفاء القيمة المضافة، عنصرين أساسيين للمساهمة في تحسين وضعنا التنافسي».

من جهته قال طربيه في كلمته «لقد عرف لبنان الحديث، منذ الاستقلال، وعلى الرغم من الأقدار الصعبة التي واجهته ولا تزال، إزدهارا مصرفيا لافتا لعبت فيه المصارف الدور الأساسي في نهضة لبنان الإقتصادية، بفعل الثقة التي تتمتع بها المصارف اللبنانية بشكل عام، والرأسمال البشري الكفوء والمثقف بشكل خاص. وقد ساعد وجود عدد من الجامعات العريقة بنشر الثقافة والعلم، الذي تزود به خريجوها ليحملوه الى لبنان والعالم، اشعاع حضارة وتطور».

وأضاف: مَن أولى في إلقاء الدرس الأول في هذا المعهد من حاكم مصرف لبنان، الدكتور رياض سلامه، وهو من وضع السياسة المصرفية والنقدية في لبنان في العشرين سنة الأخيرة، فبرز البنك المركزي تحت قيادته كمحور للسياسات المالية والاقتصادية والانمائية للبنان، ناهيك عن السياسات النقدية والائتمانية. وقد أهلته ميزاته القيادية لتكوين سجل حافل من الانجازات منذ تسلمه لمنصبه على رأس البنك المركزي اللبناني، حيث استحق بجدارة لقب عميد حكام البنوك المركزية».

اما البروفسور دكاش فتناول في كلمة القاها ظروف واسباب تأسيس المعهد وأكد أنه يتحتم علينا، من الآن وصاعدا، أن نركز على الأعمال المشتركة والذكاء الجماعي والشراكة لبناء اقتصادنا وتعزيزه، أكان ذلك الاقتصاد المادي أم اقتصاد المعرفة. وهذا الاقتصاد، اقتصاد المعرفة، هو أمانة لبنانية بين أيدينا، ينبغي تنميته على الدوام لأنه الرأسمال البشري المتميز، ثروة لبنان العلمية والفنية والأدبية.

وكان طالب من الجامعة قرأ مقتطفات من درس إفتتاحي آخر ألقاه في ما مضى العلامة بول هوفلان أمام طلاب مدرسة الحقوق في بيروت والتي إحتفلت الجامعة هذه السنة بمئويتها.

يذكر ان الدرس الإفتتاحي كان مناسبة لتكريم حاكم مصرف لبنان عبر تقليده الميدالية القرمزية وهي أرفع ميدالية في جامعة القديس يوسف.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"